مشاكل السودان... والطريق الوحيد

لا يمكن بالطبع تجاهُل عددٍ من الحقائق والأحداث التي جَرَت وتجري بالسودان لاستخلاص العِبَر والدروس، ومن ثَمّ الاستعداد الجِدّي لمواجهة الموقف الصعب الذي تُواجِهُه كلٌّ من مصر والسودان معًا، نقول: مصر والسودان؛ لأن ما يَحدُث في السودان يؤثِّر بالضرورة على مصر، بل ربَّما يكون هذا الذي يَحدُث مُوَجَّهًا لمصر أساسًا قبلَ أن يكون مُوَجَّهًا للسودان، باعتبار أن إضعاف مصر هدف أمريكي إسرائيلي ثابت؛ لأنَّ مصر هي الدولة العربية الأهم والأكبر في إطار معادلات المنطقة.

بدايةً يجب أن نرصُد عددًا من الأحداث منها:

- إصدار قرار من المُدّعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية باعتقال رئيس السودان عمر البشير بدَعْوَى مسئوليته عن جرائم حربٍ في دارفور، وبصرف النظر عن صحَّة هذا الاتهام أو عدمه - وإنْ كنَّا نرى، والله تعالَى أعلم أنه بريءٌ من هذه التهمة - فإنَّ القرار لا يستهدف العدالة، وإلَّا كان من الأولى اعتقال جورج بوش وإيهود أولمرت وإيهود باراك وغيرهم كثيرين ممَّن ارتكبوا جرائم مؤكَّدة وأكبر - ولا يزالون - في العراق وفلسطين وغيرهما. وهكذا فإنَّ هذا القرار جزء من عملية الضغط على السودان.

- أن العاصمة الخرطوم تعرَّضت لهجومٍ بحوالي ٢٥٠ عربة ذات دَفْعٍ رباعيّ تابعة لحركة العدل والمساواة المتمرِّدة في دارفور، والسؤال: كيف ومِن أينَ حصلت تلك الحركة على هذا العدد الهائِلِ من العربات؟! وكيف وصلت إلى مشارِف أمّ دُرْمان؟! وكيف اخترقت مئات الكيلومترات؟! ومن أين جاءت بشبكة اتصالات متقدمة تُنسِّق من خلالها هذا العمل؟! ما دلالة ذلك إقليميًّا ودوليًّا، وماذا كانت تهدف هذه العملية، وهل تدخَّلت مصر بدعمٍ عسكريٍّ عاجلٍ للخرطوم لإفشال هذا المخطط؟!

- تعاني الحكومة السودانية من بعض المشاكل مع الحركة الشعبية الجنوبية، وقد

حدثت بعض المناوشات والصِّدامات العسكرية بين القوات المسلحة التابعة للحكومة وجيش الحركة الشعبية، وخاصةً في منطقة آبيي الغَنِيَّة بالنفط. وكذلك وجود خلافات وتصوُّرات مختلفة بين الطرفين حول عددٍ من القضايا، وكذلك وجود علاقات ودعم واتصالات بين حكومة الجنوب بقيادة سلفا كير وعددٍ من الحكومات والمنظمات كل هذا تَمَّ بمَعْزِل عن الحكومة السودانية.

- تعرّض الشرق السوداني للاختراق من جانب الجيش الإثيوبي منذ عدّة أشهر وتواكَبَ ذلك مع إعلان المحكمة الجنائية الدولية اتِّهامَ الرئيس البشير.

- وأنه من المعروف أن هناك خطةً دولية إقليمية حول تقسيم السودان إلى أربع مناطق وربما أكثر، أي تحقيق نوع من التشَرْذُم واسع النطاق داخل السودان، وهو ما يَمَسّ الأمن القومي العربي عمومًا والمصري خصوصًا، ويُمثِّل خطورةً على وجود مصر ذاتها باعتبار أن النيل - مصدر الحياة الرئيسي في مصر - يَمرُّ في السودان قبل أن يصل إلى مصر، ومن يتحكَّم في النيل يتحكم في مصر.

وموضوع مخطَّط تقسيم و تَفْتِيت السودان موضوع قديم، وكان عدد من كبار المسئولين الإثيوبيين الذين اختلفوا مع الرئيس الإثيوبي السابق هيلا ماريام وفرُّوا إلى خارج إثيوبيا - قاموا بكشف وتسليم وثائق تَخصُّ هذا الموضوع!!

وهكذا فإن الأحداث والوقائع تقول بوجود توافُق دوليٍّ إقليميٍّ كَنَسيٍّ سياسيٍّ يستهدف تقسيم السودان والتحكُّم في مصر بالتالي، وهو ما جعل الرئيس المصري بنفسه يذهب إلى السودان شمالاً وجنوبًا ويجتمع بالقيادات في الشمال والجنوب، وأن تُعلن الحكومة المصرية عن إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية في جنوب السودان، وتقديم مِنَح دراسية لأبناء جنوب السودان، ووجود نِيَّة مصرية للاستثمار في جنوب السودان، وهذا يعني أن الأمر خطير لدرجة تَستدعي ذهاب الرئيس المصري بنفسه إلى جنوب السودان، وهو أمر لم يحدث منذ عام ١٩٦٢.

السودان هو العمق العربي الإسلامي في إفريقيا، وهو بوّابة العرب والمسلمين، والرابط الأساسي بين الشمال العربي الإفريقي وكل إفريقيا،وهو دولة شاسعة أكبر من ٦

دول أوروبية مثلاً، قَدْر مساحة فرنسا - مثلًا - عدَّة مرات، ٤ مرات على الأقل. ويشتمل على مواد بترولية وزراعية هائلة وهو كفيل بأن يكون سلَّة غذاء العرب والمسلمين لو تَمّ استثمار مئات الملايين من الهكتارات في الزراعة، وهو قبل ذلك وبعده المَشْرَف الأساسي على البحر الأحمر، ومِن ثَمَّ فهو ضروري لأمن مصر والسعودية واليمن.

وبالنسبة لمصر - بالإضافة إلى كل ذلك - فإن السودان يتحكم في مرور النيل بفرعيه الأبيض والأزرق وإذا وقَع السودان في الفوضى أصبحت مصر في خطر الجوع والخوف، هكذا فإن المسألة السودانية هي أخطر مسألة على أجندة أي حكومة مصرية، ومن المؤسف أن هذا الأمر كانت تعرفه كلُّ القوى السياسية المصرية قبل ١٩٥٢، وكان الجميع بلا استثناء، حكومات الوفد وحكومات الملك وحكومات أخرى تَرفُض الحصول على استقلال مصر بثَمَن فصل السودان عن مصر، لدرجة أن مصطفي النحاس باشا (زعيم حزب الوفد) قال قولته المشهورة: تُقْطَع يدي ولا تُفْصَل السودان عن مصر. إلى أن تَمّ فصل السودان عن مصر عام ١٩٥٦ وهو خطأ وخطيئة تاريخية لا تُغْتَفر.

أيًّا كان الأمر فإن الاهتمام المصري بالسودان ووِحْدته وسلامة أراضيه له ما يُبَرِّره من المصالح الحيوية والمواقف الإسلامية والعربية والأخلاقية، ولكن هل يكفي مجرَّد زيارة رئيس وفتح جامعة أو الاستثمار في الجنوب؟ في رأيي - وهي أمور لا بأس بها على كلّ حال - أنَّه لا يكفي كل هذا، والحلّ الصحيح هو عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

إما عودة وحدة مصر والسودان والتمسُّك بذلك، وأعتقد أن الظروف مواتية سودانيًّا لتحقيق ذلك؛ لأنَّ كل الفُرَقاء في السودان - ماعدا العُمَلاء - اكتشفوا أن هذا هو الطريق الوحيد لحماية السودان وحماية شعب السودان من مصير مجهولٍ مُظلِم سيدفع الجميع ثمنه، وصحيح أن تحقيق هذه الوحدة دونها عَقَبات واعتراضات دولية وإقليمية، ولكن إرادة الشعوب أقوى من كلّ تلك الاعتراضات.

على الحكومة المصرية أن تمتلك القوة والشجاعة لطَرْح الموضوع والإلحاح عليه،

وعلى القوى الشعبية في البلدين التحرُّك في هذا الإطار سريعًا من أجل مصر ومن أجل السودان ومن أجل العرب، ومن أجل المسلمين، ومن أجل إنقاذ المنطقة من وَيْلاتٍ هائلة.

* * *

obeikandl.com

مصر بلد الأغنياء

رغم أن الأثر الإسلامي يقول: (ليس منا من بات وجاره جائع)، ومن ثَمَّ يتحتم دينًا وشرعًا وقانونًا وأخلاقًا أن يقوم الأغنياء بكفالة الفقراء، على أساس أن مصر بلد إسلامي في النهاية، لكن الواقع يقول: إن الحكومة والأغنياء تركوا الفقراء تمامًا، بل نكاد نقول: إن معظم القوانين والإجراءات تُتَّخَذُ أساسًا على حساب الفقراء، ولمصلحة الأغنياء، وإن حكومة مصر، ومصر بالتالي، هي بلد الأغنياء فقط.

وهذا بالطبع مخالِفٌ للدين والأخلاق، وهو خَطَرٌ على البلد كُلِّه، بما فيه الأغنياء والحكومة أيضًا؛ لأن الأمر أشبه ببقرة لا تُطْعِمُهَا، ويتم حلبها فقط، وفي النهاية تموت البقرة جوعًا، كما أن غضب الفقراء لا حدود له.. (عَجِبْتُ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ قُوتَ يَوْمِهِ، ولا يخرج على الناس بِسَيْفِهِ).

وكذا، فإن الأموال المسروقة والمنهوبة من المصريين بلغت مئات المليارات، وذهبت إلى بنوك أوروبا وأمريكا، التي أفلست، أو في طريقها إلى الإفلاس.. فالمسألة بِرُمَّتِهَا غَبَاءٌ، وقِلَّة عقل، وقِصَرُ نظر، فأين ستذهب الأموال المسروقة بعد الآن؟! أليس الأولى إعادتها إلى أصحابها، وتحسين أوضاع البلد بالكامل؟

أوليس من الغريب مثلًا أن الأسعار تراجعت في العالم كله، عدا مصر؟

فقد تراجَعَتْ أسعار الحبوب والسِّلَع الغذائية والبترول، ومع ذلك ظَلَّتْ كما هي في مصر، وهو استثناءٌ غَرِيبٌ، يكشف عن غيبوبةٍ في الحكومة، أو تَعَمُّد إذلال الفقراء، وهم أغلبية شعب مصر.

وبَدَيهِيٌّ أن الأجور في مصر شديدة التدني، بالمقارنة بالأجور المتوسطة في العالم، ومن ثَمَّ فإن من الظُّلْمِ تركَ الأجور على حالها في مصر دون النظر إلى العالم، ورَفْع الأسعار في مصر بالنظر إلى السوق العالمية، هذا نَوْعٌ من الاستخفاف بالعقل والاستهتار بحاجات الناس! وهو أمرٌ خطير له ما بعده، ولو لا تواطُؤ القوى السياسية المعارضة مع الحكومة، أو عدم القيام بواجبها تجاه الشعب؛ لكان الأمر

مختلفًا، والتقصير جاء من كل القوى السياسية المعارضة صاحبة الشرعية الرسمية، أو المحجوبة عن الشرعية، على حد سواء، فالجميع خان الناس، أو سكت عن الظلم، أو تردد فى القيام بواجبه.

وعلى سبيل الحقيقة لا المجاز: لقد جاع الناس، ولم تتحرك المعارضة، وعطش الناس بالمعنى الحقيقى لا المجازى، ولم تتحرك المعارضة، وغرق الناس فى عبارات الموت، أو ماتوا تحت صخور المقطم الضخمة!! أو تعرضوا للتنكيل فى أقسام الشرطة، أو ماتوا فى حوادث القطارات بسبب الإهمال الذريع، ولم تتحرك المعارضة.

وبَدَيهِيٌّ أن الحكومة لن تتحرك؛ لأنها ليست حكومة الفقراء، وعلينا أن نتخيل أنه لو حدث حادثُ إهمالٍ فى فندق فخم أو قطارات النوم المكيفة، أو غيرها من الأماكن والمواقع التى تَخُصُّ الأغنياء، هل كانت الحكومة ستسكت؟! أعتقد لا، بل إنى أزعم أن المعارضة ذاتها كانت ستتحرك؛ لأنها أيضا متواطئة مع الأغنياء.

* * *

مصر وحزب الله.. ملاحظات مهمة!

لا شك أن هناك فرقًا لا يَخْفَى بين النقد البناء والنقد الهدام، وهذا المقال إن شاء الله من باب النَّقْدِ البَنَّاء.

فقد كنت ولا زلتُ مُتَحَمِّسًا لحزب الله، ومُؤَيِّدًا له؛ ذلك أنّ حزب الله أعطى للأمة العربية والإسلامية لحظةَ عِزٍّ غيرَ مسبوقة؛ فقد حَرّر التراب اللبناني عام ٢٠٠٠، وأَنْزَلَ هزيمةً بآلةِ الحربِ العسكريةِ الإسرائيليةِ عام ٢٠٠٦، وهما أمرانِ لا يُمْكِن إغفالُهُما في باب تقييم أداء هذا الحزب، وفي هذا الإطار ينبغي أن نذكر عددًا من الحقائق كالتالي:

- أنّ حزب الله في رأيي غَيْرُ مُتَوَرِّطٍ فيما يُسَمّى بالمشروع الشيعي، بل إنّ المشروع الشيعيّ الذي تتبنّاه إيرانُ وأحزابٌ عراقيّةٌ، مثلُ المجلس الأعلى، وحزب الدعوة، والمرجعية الدينية الشيعية في العراق، يقوم في رأيي على إمكانية التَّفاهُمِ مع الأمريكان، ويقوم الشيعة العراقيون في الحزبَيْنِ الْمَذْكورَيْنِ بمحاولة تحقيق هذا التَّفاهُمِ الأمريكي الإيراني، وبديهيٌّ أن هذا التفاهم سيتِمُّ على حساب حزب الله أساسًا بمعنى تضحيةِ إيران بحزب الله، مُقَابِلَ إطلاقِ يَدِها في الخليج، واقتسام المغانِمِ مع الأمريكان في المنطقة، وحلّ المشكلات العالِقَةِ بين إيران والولايات المتحدة.

وبداهةً، فإنّ تحقيق التَّفاهُمِ الأمريكي الإيراني، يعني أن حزب الله وقياداتِه مُعَرَّضٌ للملاحَقَةِ القضائيّة الأمريكية؛ لأنّ أي مواطن أمريكي يستطيع تحريك دعاوى ضِدّ حزب الله، بتهمة قَتْل مواطِنَيْنِ أمريكيَّيْنِ في عملية الماريتز عام ١٩٨٣، ولن يستطيع أي رئيس أمريكي مَنْعَ ذلك، وَفْقًا للقانون الأمريكي، كما سيتَعَرّض قادَةُ حزب الله وكوادِرُه للاستهداف الإسرائيلي؛ لأن اليهود لا ينسون الثأرَ لقتلاهُم كما هو معروفٌ، وَفْقًا للتقاليد التوراتية والصهيونيّة معًا.

- أن هذا المشروع الشيعي خَطَرٌ على الأمة الإسلامية، وهو لصالح أعدائها؛ لأنه نذيرُ انقسام وفتنة، بل هو خَطَرٌ في الْمُحَصِّلة النهائية على كل دول المنطقة،

وعلى إيران أيضا، وهو سيُؤَدّي في النهاية إلى تفكيكِ جميعِ دُوَلِ المنطقةِ، بما فيها إيران، وفقًا لخريطة حدود الدم المعروفة والمنشورة.

ومن ثم، فإن التصدي له واجبٌ شرعِيٌّ وقومِيٌّ ووطَنِيٌّ، ولكن بشرط ألّا يكون التصدي للمشروع الشيعي لصالح المشروع الأمريكيّ الصهيونيّ الذي هو أَخْطَرُ بالطبع من المشروع الشيعي لأسباب كثيرة، ليس هنا محلّ تفصيلها.

إنّ البديل الصحيح هو ظهور مشروعٍ غير طائفيّ، يُنَاهِض المشروعَ الأمريكيَّ الصهيونِيّ، ويُنَاهِضُ المشروعاتِ الطائفيَّةَ في نفس الوقت، ويكون بديلًا لها، وأول خطوة في هذا الطريق دَعْمُ حركات المقاومة، بِصَرْفِ النَّظَرِ عن تركيبتها، ما دامت تقاوم إسرائيل وأمريكا، مثل المقاومة العراقية (سنية)، والمقاومة اللبنانية الشعبية، والمقاومة الفلسطينية السنية، والمقاومة الأفغانية (سنية).

- إن الخطر الإسرائيلي، وخاصةً مع صُعُود نتنياهو - ليبرمان - هو خَطَرٌ على الأمةِ والشعوبِ والحكوماتِ في نفسِ الوقتِ، ومن ثَمّ فليس من المنطقي أن تقوم الحكوماتُ العربيّة بتحقيق ما لم تستطِعْ إسرائيلُ تحقيقَه بخصوص حزب الله مثلًا.

وعلى حركات المقاومة الإسلامية أنْ تُحَدِّد أهدافها بوضوح، ولا تخلط الأوراق، فحماس مثلا عليها أنْ تُطَمْئِنَ الحكومةَ المصريةَ أنها ليست فَرْعًا للإخوان المسلمين، ولكنها حركةُ تحرير وطن فلسطين، وهي غير مَعْنِيَّةٍ بالصراع الداخلي في مصر.

وفي الحقيقة فإن هذا الفهم والمنطق كان ندائي دائمًا، ورؤيتي دائمًا، دون مزايدة على أحدٍ خلال كُلّ مسيرتي الفكرية منذ ربع قرن، فتأشدت القاعدة أن تتوقف تمامًا عن استهداف أي دولة عربية أو إسلامية، مثل مصر، والسعودية، والمغرب، أو استهداف أهدافٍ أمريكية داخل هذه الدول، وأن تُرَكِّز - إن كانت تريد مصلحة الأمة - مثلًا على الصراع مع أمريكا في مواطن الصراع الصحيحة في العراق وأفغانستان وفلسطين.. إلخ.

وهذا لا يعني بالطبع تأييدي للحكومات القائمة، فهذا أمر آخر تمامًا، ويظل

الصراع مع الحكومات صراعًا داخليًا سلميًا سياسيًا، لا يجب أن تتورط فيه بأي صورة من الصور حركات المقاومة ضد إسرائيل وأمريكا، وقد أثبتت الخبرة التاريخية صِحّة هذا الطرح؛ لأنه يُجَنِّبُ المقاومات تعقيداتٍ لا داعِيَ لها، ولعل حسن نصر الله ذاتَه قد أقَرّ بذلك وَفقًا لقواعد الفقه والسياسة التي يتبعها، وحسنًا فَعَل.

- نأتي إلى موضوع ما يُسَمّى باستهداف حزب الله للأمن المصري، ووَفقًا للرواية المُعلَنَةِ فإن كلًّا من مصر وحزب الله اتفقا على وجود نشاط حقيقي لحزب الله داخل مصر، كان يستهدف مساعدة حماس في نقل السلاح أو غيره إلى داخل غزة من مصر، وهذه النقطة تستدعي نَقْدًا بناءً لحزبِ الله، فإذا كان هذا أمرًا ضروريًّا فلتَقُمْ به حماس ذاتها، ولا داعي لتدَخُّلِ حزب الله فيه، خاصةً أنّ عناصر حزب الله التي تورطتْ في الموضوع دخلتْ مصر خِلْسَةً، وبجوازاتٍ مُزَوَّرَةٍ، وبأسماء حَرَكِيَّةٍ، وهو أمرٌ لا يمكن لحكومةِ بَلَدٍ أن تتسامح فيه بَدَاهَةً.

وأما غير المتفق عليه، فهو أن هذه العناصر كانت تستهدف التخريب، أو نشر المذهب الشيعي وَفقًا للرواية المصرية؛ فإنني لا أجزم برأي، وأترك الأمرَ للقضاء، مع مناشدة الحكومة المصرية أن تتورَّعَ عن الدوافع السياسية في هذا الصدد، ولكنّ بعض الأمورِ هنا تستدعي تَوْجِيهَ النقدِ لحزب الله، فإذا كان الأمر يتصل بمساعدة الفلسطينيين، فما الداعي لاستئجارِ مساكِنَ حولَ قناة السويس، وإذا كان حزب الله وَفقًا لخطاب حسن نصر الله، لا يتدخَّلُ في الشئون الداخلية للدُّوَل الأخرى، فلماذا وجّه حسن نصر الله كلامَه إلى القُوّات المسلحة المصرية إبّان الغزو الصهيوني لغزة؟! ولماذا اختَصّ مِصرَ بكلّ هذا الهجوم؟!

نحن لا نناقش هنا صِحّة أو عدمَ صِحّةِ الموقفِ المصري، فهو غير صحيح من وجهة نَظَرِنَا، وقد قلنا ذلك وقتَها، ولكنْ نُنَاقِشُ أنّ ذلك لا يكون بهذه الطريقة الخاطئة التي اتَّبَعَها حسن نصر الله في خطابِهِ المشهورِ آنذاك، ولا بتوجيهِ الدعوةِ للقُوَّاتِ المُسَلَّحَةِ المصريةِ بأنْ تفعلَ كذا، أو لا تَفْعَلَ كذا.

ومن ثَمّ، فإنّ ما فعَلَهُ وقاله حسن نصر الله يعني أن هناك تَدَخُّلًا ما في الشأن المصريّ، وإذا كان الرجل يقول إن مشروعَهُ الفِقْهِيَّ والسياسِيّ يُحَتِّمُ عليه عَدَمَ التَّدَخُّل، فإن ذلك يتناقَضُ مع ما فعله وقاله، وأيًّا كان الأمر فهو يستحق النقد، ولكنْ علينا أنْ نُصَدِّقَه بالنسبة للمستقبل، وأن نتجاوَزَ عن الماضي، على الأقل سياسيًّا، إن لم يكن سياسِيًّا وجنائِيًّا، من باب الحرص على المقاومة، مهما كانت أخطاؤها وخطاياها.

إن المؤامرةَ المنسوبةَ لعناصر من حزب الله ضد مصر، ونشر التشيع وغيرها، تأتي، في رأيي، في إطار أن إيران يُمْكِنها أن تلعب داخل حزب الله دون أن يدري حسن نصر الله، وأن الذي حدثَ أن هذه العناصر لم تكن تُؤَدِّي واجِبَها تُجَاهَ حزب الله، ولكنها كانتْ تُنَفِّذُ أوامِرَ إيرانية، وهذا بالطبع يقتضي أن يُحَقِّقَ حسن نصر الله في الأمر، وأن يُعْلِن الحقيقة، فإما أنْ يكون قادرًا على الإمساكِ بتَصَرُّفاتِ كل عناصر حِزْبِه، وإما أن يعلن استقالته؛ لأن عَدَمَ فِعْلِ ذلك سيُؤَدِّي إلى نتيجةٍ، مُؤَدَّاها أنّ حزب الله مُجَرَّدُ أداةٍ إيرانيَّةٍ.

* * *

ملاحظات حول الاتفاقية الأمنية بين أمريكا والعراق

ستُؤثِّر الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الحكومة العراقية مع الإدارة الأمريكية على مُجْمَلِ الأوضاع بالعراق والمنطقة، ومن ثَمَّ فمن الضروري دراسةُ مضمون تلك الاتفاقية وتوقيتها، ودراسة مواقف مختلف القوى السياسية العراقية، وكذا موقف القوى الإقليمية من تلك الاتفاقية؛ لأنها تَمَّتْ بين قوة احتلال تمتلك قواتٍ تزيد على ١٠٠ ألف جندي على الأرض، وبين حكومةٍ نَصَّبَتْهَا قوات الاحتلال ذاتُها!! أي أنها تمت بين طرفين غير متكافئين أولًا، أو تمت بين أمريكا وعملائها، أي أن أمريكا كانت تُفَاوِضُ نفسها!!

وثانيا، فإنَّهَا لا تُعَبِّرُ عن مجموع الشعب العراقي، إذا أخذنا في الاعتبار القوى السياسية التي عارضت الاتفاقيةفضلًا عن القطاعات الرافضة أصلًا لكل العملية السياسية العراقية، ومن ثَمَّ غير الْمُمَثَّلة في الحكومة والبرلمان العراقِيَّيْنِ، وتلك القوى هي أغلبية الشعب العراقي، ولا يعنينا هنا أنَّ أغلبية برلمانية وافقتْ عليها، لأنها أولًا أغلبية بسيطة، كما أن البرلمان العراقي ذاته مشكوك في شرعيته؛ لأنه تم وفق مبدأ " المحاصصة الطائفية " وجاء تحت ظلال دبابات الاحتلال وطائراته وقواته على الأرض.

وكان جزءٌ كبيرٌ من الشعب العراقي قد رفض أصلًا المشاركةَ في الانتخابات البرلمانية التي جاءت بهذا البرلمان!

من ناحية أخرى فإن طريقة التصويت (الأغلبية البسيطة) تُخَالِفُ الدستور العراقي المزعوم، أي إن الدستور الذي صاغه عملاء الاحتلال كان يقتضي أغلبية الثلثين وليس الأغلبية البسيطة!

الاتفاقية المزعومة غير الشرعية - والتي وصفتها فتوى هيئة علماء المسلمين بأنها مخالفة للشريعة، ومخالفة لمصالح الشعب العراقي - تُعْطِي نوعًا من الشرعية للاحتلال، ومن ثَمَّ تُهْدِر حقوقَ الشعب العراقي في محاكمة المسئولين عن جريمة

غزو العراق، وجماعة بوش والعملاء العراقيين، وعما تم من جرائمَ في حق الشعب العراقي؛ من قَتْلٍ لمئات الألوف، وسجن عشرات الألوف، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية العراقية، وكذا إخراج المارد الطائفي من قمقمه، وتخريب التماسك الاجتماعي العراقي، فضلًا عمّا يترتب على ذلك من تعويضات للشعب العراقي على أمريكا، في الحاضر والمستقبل.

وإذا بدأنا بتحليل مضمون الاتفاقية الأمنية نجد أنها أعطتِ الكثيرَ من المميزات للأمريكان على حساب العراق والعراقيين طبعا.

وحسب الأستاذ عبد الكريم العلوجي، الباحث العراقي المعروف - وهو بالمناسبة شيعي، إلا أن وطنيته وقوميته غلبتْ على طائفيته - فإن الاتفاقية تُتيح استخدام القوات الأمريكية في العراق للأجواء، والأراضي، والسواحل، والمياه الإقليمية العراقية، دون الرجوع للحكومة العراقية!

وهذا يعني أن الاتفاقية ستكون بديلًا عن البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة في القرار ٦٦١ لسنة١٩٩١، والذي سينتهي العمل به في ٢٠٠٨/١٢/٣١، كما تسمح لأمريكا بنشر قواتها حَسْبَمَا تقتضي الضرورة، وهذا يعني نَشْرَ صواريخ نووية على أرض العراق!

وتمنع الاتفاقية الأمنية أيَّ حكومة عراقية من شراء أسلحةٍ - من أي نوع كان - دون معرفةٍ ومُوَافَقَةٍ أمريكية، بالإضافة إلى برامج التدريب وتغيير العقيدة العسكرية العراقية!

وهذا يعني مباشرةً أنْ تَظَلَّ قدرة الجيش العراقي على تحقيق الاستقرار مرهونةً بالرغبة الأمريكية، فإذا ما رأت أمريكا، أو رغبت في استمرار وجودها في العراق، قالت: إن الجيش العراقي ليس قادرًا على تحقيق الاستقرار، ومن ثَمَّ تجديد الاتفاقية لسنوات أخرى بلا حدود..أي استمرار الاحتلال حسب رغبة أمريكا!

ومن عيوب الاتفاقية أيضًا: أنها تمنع الحكومة العراقية من عَقْدِ اتفاقياتٍ مع أي

دولةٍ أخرى دون الرضا الأمريكي، وكذلك إعطاء أمريكا والشركات الأمريكية الأفضليةَ في قطاع البترول؛ من حيث الاستثمار، والتنقيب، والإنتاج، بل والسعر أيضا!!

وتعطي الاتفاقيةُ كذلك للولايات المتحدة الحقَّ في التدخل في مناهج التعليم، تحت مُسَمَّى " إشاعة روح التسامح والتعايش السلمي "!! وعدم استخدام وسائل الإعلام العراقية كأداة لترويج التطرف! وهو ما يَعْنِي عَدَمَ القدرة على التعاطف مع المقاومة الفلسطينية أو الصومالية أو غيرها، وأخطر من هذا كله رَبْطُ الدينار العراقي بالدولار الأمريكي!

الاتفاقية هي نوع من المكافأة لإدارة بوش، وتحقيقُ نَصْرٍ تكتيكي للولايات المتحدة في نهاية فترة بوش، وإعطاء الإدارة الجديدة حريةَ الاختيار في شَكْلِ وزَمَنِ استمرار القوات الأمريكية في العراق، وهو أَمْرٌ لم تكن تَحْلُمُ به أمريكا في أي وَقْتٍ بالطبع.

* * *

وأما عن موقف القوى السياسية العراقية من الاتفاقية، فإن الموافقين عليها، وهم: المجلس الأعلى (الحكيم)، وحزب الدعوة (جناح المالكي)، والحزبان الكرديان الرئيسيان، انحازوا إلى الاتفاقية، رغم وجود علاقات قوية بإيران، وهو أَمْرٌ مفهوم بالنسبة لتعقيدات الحالة العراقية، بل ويمكن أيضًا تَفْسِيرُ ذلك بأَنَّهُم حصلوا على الرضا الإيراني، خاصةً أن السفير الإيراني في بغداد قد أَيَّد الاتفاقية! وصرَّح بأن المفاوض العراقي مُفَاوِضٌ وطني، وهذا بالطبع عَكَس مواقفَ القيادات الإيرانية الأخرى، التي نددت بشدةٍ بالاتفاقية..

ويُمْكِنُ فهم هذا في إطار " تقسيم أدوار " باتَ معروفًا بين الأطراف الإيرانية المختلفة! وهذا يُعْطِي إيرانَ القُدْرَةَ على إمساك الخيوط لدى كل القوى والأحزاب الشيعية والكردية، الموافقة والمعارضة للاتفاقية.. كما أنه من المعروف أنّ إيران لا

تريد انسحاب أمريكيا من العراق، حتى لا تفقد ميزةَ القُدْرَةِ على توجيه ضربات لأمريكا داخل العراق، الأمر الذي يساهم في مَنْعِ أمريكا من ضرب إيران بقسوة على الأقل.

وهكذا فإن الموقف الإيراني الْمُرَكَّب، قد قادَ إلى أن يكون حلفاء إيران الموجودون في المعسكرين، يُمَارِسُون مواقِفَهُمَ دون خوفٍ من غضب إيران، وهذا يفسر المعارضة القوية للاتفاقية، من جانب التيار الصدري الذي يمتلك علاقات قوية أيضا من إيران،وفي الحقيقة فان موقف التيار الصدري هو موقفٌ مُزْدَوِجُ المعايير؛ لأنه أصلًا شارك في العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال، ومن ثَمَّ دعم الاحتلال عَمَلِيًّا، ثم إذا به، يرفض الاتفاقية في مجملها، أو في بعض نشاطها، ولو كان حقًّا معارضا للاحتلال، لخرج من العملية السياسية بِرُمَّتِهَا!!

ويبقي الموقف الْمُنَسَّق نفسُه والْمُشَرَّف، هو موقف هيئة العلماء المسلمين السُّنَّة، الذين رفضوا الانخراط في العملية السياسية، ورفضوا أيضًا الاتفاقيةَ، وأَفْتَوْا بأنها حرامٌ شَرْعًا.

* * *

هل الخنازير مسيحية

لحم الخنزير محرم فى الشريعة الإسلامية، وكذا فى الديانة اليهودية، وحسب علمى بأن المسيحيين على اختلاف طوائفهم وأديانهم وعقائدهم وهى كثيرة جداً جداً، ملزمون بالشريعة اليهودية على أساس أنهم يؤمنون بالعهد القديم والمسيح قال - وفقاً للإنجيل - " ما جئت لأنقض الناموس، بل جئت لأكمل الناموس " وتحريم تناول لحم الخنزير لا يعنى أن الخنزير حيوان سيئ أو جيد، ضار أو نافع، فهذه أمور أخرى يقررها العلم، ولا يعنى أيضاً أن على المسلمين اتخاذ موقف ضد الخنازير مثلاً.

وإذا كان قرار الحكومة المصرية بذبح الخنازير كنوع من الوقاية من مرض أنفلونزا الخنازير الذى يجتاح العالم هو قرار صحيح أو خاطئ، فإن ذلك يخضع للاعتبارات العلمية فقط ولا علاقة له بموقف المسلمين من الخنازير - أو من المفروض أن يكون كذلك - ومن ثم فإن مناقشة هذا الأمر يجب أن يتم وفقاً للمعايير العلمية والطبية لا أكثر ولا أقل.

ووجهة نظر الحكومة المصرية فى هذا الصدد أن مزارع الخنازير تتواجد فى المناطق المأهولة بالسكان، وتعتمد على التغذية على القمامة، ومن ثم فهى أماكن قذرة ومملوءة ببقايا الطعام، ويمكن أن تحط عليها طيور مصابة بالأنفلونزا - إنفلونزا الطيور - تصل إلى الخنازير، فتصاب بها، مع وجود فيروس أنفلونزا الخنازير بها وفيروسات أنفلونزا أخرى، فتتفاعل هذه الفيروسات داخل أجسام الخنازير، وتنتج نوعاً جديداً من الأنفلونزا، ربما يكون نوعا جديدا غير معروف حتى الآن، ويقوم جامعو القمامة الذين يتنقلون فى كل مكان تقريباً بنقل هذا الفيروس، وينتج وباء تكون مصر مصدره.

وأن الحكومة المصرية تعلم طبعاً، أن أنفلونزا الخنازير لم تعد تنتقل من الخنازير، بل بين البشر الآن، لأنها وصلت إلى الإنسان بالفعل. وأنه لو كان هذا الأمر الخاص بالخنازير أصاب حيوانات أخرى لتم التعامل معها بنفس المنطق.

وبصرف النظر من صحة هذا الموقف الحكومى من عدمه، فإنه إجراء احتياطى، وفى كل الأحوال سواء كانت هناك أنفلونزا خنازير أم لا، فإنه كان يجب نقل مزارع الخنازير بعيداً عن العمران وإخضاع هذه المزارع لمقتضيات النظافة العامة.

ولكن الغريب فى المسألة أن البعض تلقف هذا الأمر، وصوره على أنه حرب طائفية ضد المسيحيين، وإذا كان الأمر كذلك فماذا كانت الحملة الحكومية على الطيور وإعدامها!!.

ووصل الأمر إلى حد أن عدداً من أصحاب مزارع الخنازير قدم شكاوى إلى البابا شنودة بضرورة التدخل!! ولكن للأمانة فإن الكنيسة المصرية الرسمية شددت على أن قرار ذبح الخنازير أو الإبقاء عليها هو قرار حكومى بحت لا دخل للكنيسة به.

ومن المفارقات فى هذا الصدد أن عدداً من أقباط المهجر وصفوا قرار الحكومة المصرية بذبح الخنازير بأنه حرب طائفية ضد المسيحيين المصريين!!. وهو نوع من الابتزاز طبعاً وتحميل الأمور أكثر مما تحتمل، ووصل الأمر إلى أن بعض هؤلاء قالوا إن هذا القرار هو تنفيذ لتوصية نواب جماعة الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب، بل إن بعض هؤلاء من أقباط المهجر توعد الحكومة المصرية بحساب عالمى عسير.

وبالطبع فإن اتهام الحكومة المصرية بتنفيذ توصيات للإخوان المسلمين فى هذا الصدد، هو نوع من الاستخفاف بالعقول فالحكومة المصرية على علاقة سيئة جداً بالإخوان، ولا تنفذ لهم توصيات، والحقيقة أن الإخوان لا علاقة لهم بقرار إعدام الخنازير.

الخبرة المستخلصة من هذه القضية، أن الكثير من اللغط حول التمييز الطائفى فى مصر كلام لا يعكس أى حقيقة، وأنه فقط نوعا من الابتزاز، وفيه الكثير من الكذب، بل والاستخفاف بالعقول. ومرة أخرى هذا لا يعنى صحة أو عدم صحة قرار الحكومة ولكن

من يريد أن يناقش صحة القرار من عدمه، بأن عليه أن يناقش هذا من الناحية الصحية والعلمية، ومن ثم يقول ما يشاء دون كذب أو ابتزاز أو اصطياد في الماء العكر.

* * *

obeikandl.com